



لطيف القصاب

ثقافة الوطنية بين الشعار والعمل

يدور الحديث في العراق منذ مدة طويلة حول مفهوم الوطنية وما يسببه ضياع هذا المفهوم من نكبات على الأضعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولكن حتى هذه اللحظة الحاضرة فان هذا المفهوم ما يزال يشوبه الكثير من حالات الالتباس والضبابية وسوء الفهم نتيجة لدورانه في حلقة مفرغة وغير منتجة من التعريفات المتعسفة والمتضاربة والتي تترشح عادة من حوارات النخبة المثقفة وتنتج بغالبها الأعم منحى ايجابيا ومثاليا في توصيف ثقافة الوطنية.

فهي تستدعي عند بعضهم وجود مواطن محب لوطنه حريص على البقاء فيه والانتفاء اليه وعدم التفكير في الإساءة له ماديا أو معنويا مهما بلغت ظروف العيش داخل الوطن من الحدة والقسوة، كما يتطلب وجود الحس الوطني عند فريق نخبوي آخر الالتزام بمنهج السلطة الحاكمة وتنفيذ أوامرها من غير نقاش كما هو الحال في التلقين طويل الأمد للادولجيات الليبرالية واليسارية والقومية التي تحكمت في صياغة وبلورة المشهدين الثقافي والسياسي في العراق ردحا طويلا من الزمان واحتكرت لنفسها حق تعريف الوطنية مثلا احتكرت لنفسها ما درجت على تسميته بالحكم الوطني أو المعارضة الوطنية.

فيما انفردت جماعات فكرية أخرى بتبني مبدأ مناهض لفكرة الوطنية إلى الحد الذي توسم فيــــه الوطنية عند أشــــدهم ولوغــــا بالتطرف الاممي على انها هي الوطنية مجرد وعاء لوثنية بالرغم من ان العديد من أصحاب هذه النظريات اخذ على نفسه مراجعة فلسفاته السابقة وتكييف ما برهن الواقع على مجافاته لحقائق الأشياء ومنها هذا الفهم المغلوط لمعنى ودلالات الوطنية.

وبين خضم التعاريف السابقة والتجارب الوطنية بشقيها الحاكمة والحكومية انقسم الشارع المحلي إلى تيارات عديدة انتهت الحال باكثرها إلى تصور الوطنية على انها سوق رائج للمزيدات واستهلاك الشعارات التي لاأسمن ولا تغني عن جوع، واصبح الفرد العراقي يوجه عام غير مكثر بفكرة الوطنية وناقم حتى على الوطن الذي تُسب إليه هذه اللفظة كما بات ديدن الغالبية العظمى من العراقيين هو التفكير الجدي بعدم جدوى البقاء في وطن ليس فيه للمواطن من قيمة تذكر سوى ما يقدمه من خدمة إجبارية لهذا الوطن المختزل برغبات ونزوات من رغبوا لافقة الحكومة الوطنية هذه الرغبات والنزوات التي تقاطعت تاريخياً وفي معظمها مع رغبات الفرد العراقي البسيط والذي لم يصبح مواطناً بعد، إذ أن المواطنة حق لم ينله على مدى الأيام إلا القابضون على زمام الحكم والثروات وهؤلاء لا يمثلون نسبة معددا بها من سكان العراق.

ولكن ما الذي أسس لشعور الكراهية في اعماق قسم من المجتمع العراقي ضد المكان الذي ولدوا وعاشوا وما يزالون يعيشون فيه باستثناء غلبة الطابع القومي والديكتاتوري على حياتهم السياسية والذي أنتج بدوره شعورا شعبيا عاما بالغين وولد ردات فعل ضد الدولة بوصفها كيانا سياسيا وإداريا غاشما، هل إن العراقيين يحملون في حياتهم الوراثية نزوعا جماعيا يحملهم على كراهية الوطن أم ان هناك عوامل مكتسبة هي التي تقف وراء هذه الحالة الشاذة في سلوك هذه الجماعة البشرية ويدعوها إلى ممارسة أعمال الإرهاب والفساد والسلب والنهب والتجاوز على ممتلكات الدولة ومنها ما يعود إلى أفراد عراقيين كلما سنحت لها الظروف التاريخية مزاوله عمل من هذا القبيل.

إن الوطنية هي المولد الطبيعي لمشاعر المحبة والثقة المتبادلة بين الناس لا الكراهية والتفوق من الآخر المختلف ايديولوجيا ومصليحيا، يقول المشتغلون في علم النفس السياسي في هذا الصدد إن قيم العدالة الاجتماعية تفرض الالتزام بمصالح الآخرين فإذا كان هؤلاء الآخرون ليسوا محل ثقة فان الالتزام بمصالحهم سيغدو ضربا من الخيال إن لم نقل الجنون وبالتالي انتفت ثقافة الوطنية في دول تختزن شعوبها لمشاعر العداوة بعضها ضد البعض الآخر.

ولو رجعنا إلى تقصي جذور اندعام الثقة بين اطراف ومكونات الشعب العراقي على وجه التحديد لاكتنا بقليل من التامل استقصاء عدة عوامل تصلح لتفسير انتفاء ظاهرة الثقة بين العراقيين تلي طبيعة النظام السياسي المستلطم من حيث المرتبة والقوة والتأثير ولعل في مقدمة تلك العوامل ما يلي:

- اولا: التباين الديني والعرقي .
- ثانيا: الموقع الجغرافي .
- ثالثا: تركة الاستعمار وبضمنها فرن الطبقة الحاكمة وفرض الصيغ التي لاتراعي مصلحة الغالبية من افراد الشعب وترسيم الحدود الخارجية.
- رابعا: نشئت المعارضة السياسية وتعدد ولائها الفكرية وتصارعها على المصالح والنفوذ .
- خامسا: النظام العشائري .
- سادسا: التدخل الإقليمي والترحيب بهذا التدخل من قبل بعض المكونات .
- سابعاً: النظرة الاجتماعية للمنتدى للديمقراطية واحترام القانون .
- ثامنا: النظرة الاجتماعية المتدنية للعلم .

يقول بعض علماء النفس السياسي إن الناس يرفعون من أهمية القيم التي يمكن الوصول إليها بيسر ويخفون من أهمية القيم التي يرون أن الطريق إليها مسدود، ومن اجل فتح الطريق أمام قيمة حب الوطن التي هي الأساس في تشييد مفهوم الوطنية بمعناه الإيجابي والمتداول بين الشعوب المتحضرة لابد من التركيز على إيجاد حلول ناجعة لاسيما للنقاط الأربعة الأخيرة التي ذكرناها آنفا بحيث يُصار إلى:

- ان تحول لغة الشعارات الوطنية التي ترفع لوائها الدولة العراقية في هذه الأيام إلى مواد وفقرات قانونية ملزمة لجميع المواطنين العراقيين وتعمل بصورة فاعلة وملتومة على صيانة مبادئ المساواة الواردة في الدستور بصرف النظر عن الاختلافات الجائنية.
- ان تحفظ الدولة لاسيما الجهاز التنفيذي كرامة المواطنين ماديا ومعنويا وان تستجبل علاقة الخوف من النظام بقاعدة الاحترام لا على طريقة (احترم تحترم) سيئة التطبيق.
- ان تفتح الابواب مشرعة أمام مشاركة الأكفا من بينهم في صنع القرارات السياسية والإدارية والاقتصادية.
- ان تتبنى الدولة مسؤولية التكفل بإيجاد اليات من شأنها ترسيخ ثقافة الوطنية وتعزيز قيم التسامح وتقبل الآخر المختلف دينيا وعرقيا.
- ان يركز المسؤولون في الدولة على تقديم صورة في السلوك جديرة بالاحتراف من قبل المستويات الدنيا.
- ان تجتهد مؤسسات الدولة خاصة الإعلامية منها على الإعلاء من قيم العمل والتعاون وتقليب المصلحة العامة على المصالح الانانية.
- ان يضع الجميع على عاتقهم مهمة سد الباب أمام التأثيرات الأجنبية التي تستهدف إحداث انقسامات مجتمعية بين المختلفين دينيا وعرقيا وسياسيا والحيلولة دون إحلال منظومة القيم البالية محل القيم المدنية الداعية إلى حب الإنسان لأخيه الإنسان.
- × مركز المستقبل للدراسات والبحوث

بعض ملامح المرحلة المقبلة في العراق

وفي الشمال لا يتردد المالكي في التحالف مع "البعثيين" بمختلف لبوسهم في الموصل وكركوك وغيرها ، في سبيل إنهاء وكسر شبكة الكرد . ، ان مُيل المالكي واضح في إتجاه " حكومة مركزية قوية " على حساب إضعاف الحكومات المحلية وتقليل صلاحيات مجالس المحافظات وتحجيم اقليم كردستان !

"إضطراب" المالكي للدفاع عن وزيائه الفاسدين ، وتهديده منذ سنة بالكشف عن ملفات فساد ضخمة تحت يده من دون تنفيذ ذلك ، نقطة ضعف ليست في صالحه .

- الكرد ، سيحاولون " الإحتفاظ " بمكتسباتهم في بغداد في المرحلة القادمة . ربما ليس بنفس المناسب والمواقع ، ولكن حسب التوقعات ، فانه لن تحدث تغييرات " جذرية " على حجم " شراكتهم " في الحكم خلال السنوات القليلة القادمة .

خصوصا في حالة إستمرارية " الثوابت " او " الخطوط الحمراء " التي سارت عليها العملية السياسية لحد الآن ، لاسيما عدم إمكانية تعديل الدستور " إذا تعرض على ذلك ثلثي ثلاث محافظات " . وحتى لو إختلقت التوازنات الصالبة في مجلس النواب القادم ، ستبقى كتلة التحالف الكردستاني والتي من المؤمل حصولها على حوالي (41 - 54) مقعداً ، اي (15 % - 20 %) ، كتلة ذات وزن ومؤثرة ، علماً ان نتائج الانتخابات البرلمانية في اقليم كردستان والمُزمع إجراؤها في 25 / 7 / 2009 ، ستؤثر بشكل او آخر ، على مُجمل سياسة الاقليم تجاه بغداد .

ينشط الساسة الكرد في ادامة وتقوية علاقاتهم القوية مع المجلس الاعلى الإسلامي ، وكذلك هناك نقاط التقاء عديدة مع الحزب الإسلامي العراقي . ومن الالات للتحزب النجاح النسبي لوساطة التيار الصدري في الموصل . ولم يياس الكرد من إيجاد سبل للتفاهم مع المالكي والحزب الدعوة رغم الخلافات الموجودة ، وادبل على ذلك تواجد " حسن السيد " عضواًللمكتب السياسي لحزب الدعوة في اربيل. عموماً هناك ملفات ساخنة بانتظار الحسم بعد إنتخابات اقليم كردستان ، وخصوصاً بعد إنتخابات العامة في العراق مطلع العام القادم .

- **أحزاب الإسلام السياسي بشقيها ، والأحزاب القومية والكردية خصوصاً ، فشلت لحد الآن في التخلي الفعلي لخطاب وطني حقيقي .** - **والتي الرغم من الشعارات العابرة للقومية والدين والمذهب والتي يتادي بها العديد من الاطراف ، فأن الاحزاب المؤثرة على الارض ما زالت تدور في نفس الحلقات .** اما الاحزاب العلمانية والحزب الشيوعي خصوصاً والتي لا يستطيع احد ان يقول بأنه حزب قومي او طائفي اوفشوي ، فلأسباب كثيرة ، منها شحة الموارد وقلّة الإمكانيات ، لاستطيع مجارة الاحزاب المتنفذة والتي يبدوا ماتيغ السلطة ، وبالتالي إمكانية تأثيره على الرأي العام والشارع ، ضئيلة .

- خلاصة الموضوع ، اعتقد ان بعض ملامح المرحلة المقبلة ستكون :
 - 1- بروز الاتجاه القومي العربي في مناطق الموصل وديالى والانبار وصلاح الدين بعد توفر اجواء مناسبة في الآونة الاخيرة لنشأت البعثيين .
 - 2- في حالة كشف المزيد من ملفات الفساد الكبيرة خلال الأشهر القادمة ، اي قبل الانتخابات ، والتي من المتوقع ان يكون متورطاً فيها ، العديد من الرؤوس المهمة في الاحزاب الحاكمة ، فان الإحباط والسخط سيؤدي الى إقبال متواضع على الانتخابات القادمة ، ونسبة المقترعين ستكون قليلة .
 - 3- من المتوقع ان تزداد ضغوطات الجماهير المطالبة بزيادة وتحسين الخدمات من خلال المظاهرات والاضرابات.
 - 4- لن تكون هناك تغييرات جوهرية في الساحة السياسية خلال الاربع سنين القادمة ، فمما يبدو ان " الفترة الإنتقالية " ستطول ، وما زال الوقت مبكراً للحديث عن عراق جديد مستقر ومزدهر .

مزايدات للسيطرة على مؤسسات الأمن !!!

في الصلاحيات والواجبات بين مختلف الدوائر والوزارات الأمنية وهذه هي الغاية من تشكيلها ، فمهام جهاز مكافحة الإرهاب والمتصلة في التصدي بقوة للعمليات الإرهابية التي تستهدف الدولة والمواطن ومتابعة الجوامع الإرهابية في مهام لايمكن ان تضطلع بتأديتها وزارتي الداخلية والدفاع والتي قد تبعدها عن واجباتها الحقيقية التي شكلت من أجلها . في النهاية نقول ان هذه الأجهزة الأمنية وضعت لخدمة المواطن ولتوفير الأمن والاستقرار له وهي تتمتع بالحيادية والاستقلالية وعدم الخضوع لأي جهة سياسية وليست بيد أي كيان سياسي وهذا هو سر الهجوم عليها من قبل الكيانات والأحزاب والتكتلات السياسية التي تريد ان يكون لها حصة ونصيب فيها وهو أمر معيب ومخجل بالنسبة لكل من يزعم ايمانه بالديمقراطية واستقلالية الأجهزة الأمنية وهو يطالب بـ " حصة " معينة له في هذا الأجهزة .

Ahmed_alsamawe@yahoo.com

في العراق الآن ، أقوى من أي وقت مضى . وقانون النفط والغاز لم يسن وحتى لو سُن فليس أكيداً ان يكون مطابقاً لرؤى الأمريكية . والدول التي كانت امريكا تسميها " محور الشر " لم تضعف نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق . بل ان امريكا اليوم تسعى الى تحسين علاقاتها مع ايران وسوريا .

اي بالمُجمل ، ان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، تجاه العراق منذ 2003 ، كانت فاشلة ، وثبت انهم لم يكونوا يملكون اي خطط مدروسة بعناية لمرحلة ما بعد الاحتلال ، بل انهم تخطوا منذ البداية وورطوا العراق والعراقيين معهم في فوضى غير خلاقة . ان التوقع المُسبق للكثيرين منا حول القدرات الخارقة للامريكان ، كانت مجرد اوهام !

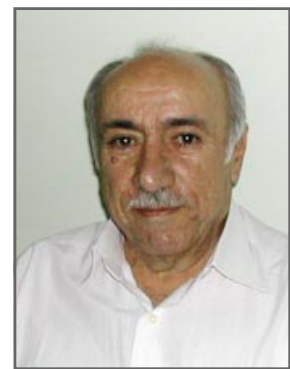
- ظاهرة خطيرة سنبقى وان حذرنا منها مراراً ، إبتدأت منذ اكثر من سنتين

✍ **رغم " الهالة " التي إستتمت المالكي وحزب الدعوة أو إئتلاف دولة القانون ، في إضفاءها على نتائج إنتخابات مجالس المحافظات الأخيرة ، ومحاولة " تصوير " إئتلاف دولة القانون ، على انه تكتلٌ عابر لإرصطافات المذهبية والطائفية ، فان الواقع الفعلي لنتائج تلك الإنتخابات ، أظهر بجلاء ، ان المالكي لم يفز في أي منطقة غير شيعية على الإطلاق . كل الذي حصل هو انه أعاد ترتيب البيت الشيعي لصالحه على حساب شريكه المجلس الإسلامي الاعلى وأطراف شيعية أخرى ، مُثبِتاً انه أكثر براعةً من الآخرين في اللعب بأوراق السلطة التنفيذية .**

ونصف وإستفحلت في الآونة الأخيرة . وهي تنامي " النفوذ البعثي " في مجالات كثيرة ، وإنسلاهم المُبكر الى مجلس النواب وظائف حكومية عليا ومواقع مهمة في الأجهزة الأمنية . استطاع القول ان " إجتثاث البعث " و " المساعة والقول " فشلتا فشلاً ذريعاً في الحد من تسلل العديد من البعثيين المسيئين للشعب العراقي ، الى مراكز مهمة في مؤسسات العراق الجديد . وما تواطؤ بعض ضباط ومنتسبي الشرطة والجيش مع الإرهابيين والمجاميع المسلحة . وما قيام البعض بالاعتداء وتعذيب الموقوفين والسجناء ، وما الدفاع عن وحماية الفاسدين والمرتبطين والسرقات ، وما وضع العراقيل امام حلول المشاكل والخلافات ، وما مراكمة العقبات في طريق تنفيذ المادة الدستورية " 140 " ، وما المحاولات المستميتة لتوتير العلاقة بين العرب والكرد والسنة والشيعية ، الأ مظاهر

✍ **ان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، تجاه العراق منذ 2003 ، كانت فاشلة ، وثبت انهم لم يكونوا يملكون اي خطط مدروسة بعناية لمرحلة ما بعد الاحتلال ، بل انهم تخطوا منذ البداية وورطوا العراق والعراقيين معهم في فوضى غير خلاقة . ان التوقع المُسبق للكثيرين منا حول القدرات الخارقة للأمريكان ، كانت مجرد اوهام !**

للغدر والتامر البعثي المعهود ! - كما يبدو ، على المستوى الشيعي ، تجري محاولات لإعادة الروح الى " الإنتلاف العراقي الموحد " ، والرغبة الواضحة في الفوز في الإنتخابات القادمة باكثريه مريحة ، تؤهلهم لتشكيل الحكومة القادمة . ولكن هنالك عدد من العوامل التي تعيق " اقتبال حلفاء المالكي " حزب الدعوة لتنظيم العراق " يعاني من فضيحة وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني . المجلس الاعلى الإسلامي ، وحتى بعد " تخليه المؤقت " عن شعائر " اقليم الجنوب " ومحاولته ترويح خطاب مُعتدل ، فانه ما زال يعاني من " صدمة " تراجعه الكبير في الانتخابات المحلية ، وحتى هنالك ملامح لوجود أزمة بين المجلس ومنظمة بدر ،



أمين يونس

دعوك

بقيت أشهر معدودة على موعد إجراء الانتخابات العامة في العراق . وستكون بالتأكيد مُختلفة عن كل الانتخابات السابقة . فبعد ايام لن تبقى قوات امريكية في المُدن ، وسوف يقتصر دورها على الدعم اللوجستي والاستخباراتي . في حالة طلب الجانب العراقي ذلك " . **الوضع الامني افضل عموماً من السنين السابقة . السفارات العربية والاجنبية بدأت تتواجد في بغداد . الشركات العالمية كما يبدو إقتنعت أخيراً بأن الوقت حان للإستثمار وإعادة البناء في العراق . ومن المفروض ان تكون توضحت للمراقبين والسياسيين نقاط الضعف في المشهد السياسي العراقي خلال السنوات الست السابقة ، ومكان الخلل في العملية السياسية ، وبُور التوتير التي ينبغي إبلاء إهتمام إستثنائي بها . أدناه بعض المُشترات التي قد تلقي ضوءاً على المرحلة المقبلة :**

- يُمكن القول بان فترة كون العراق " حقل تجارب " امريكيا واقليمياً ، قد اوشكت على الإنتهاء . فـ " التجارب المريرة في معظمها والتي أُجريت خلال السنوات المنصرمة ، قد أنتت أكلها ، وسوف يُستفاد من غيرها امريكياً واقليمياً في السنوات القادمة في المنطقة او اساكُن اخرى من العالم . الشعب العراقي ربح خلاصة من صدام ونظامه الفاشي ، ولكن العراق دولةً وشعباً خسر الكثير جراء اعصار التغيير الذي حصل في 2003 . وهذه المفارقة كبيرة . بين خلاص الشعب العراقي من اعشى دكتاتورية وبين وقوع العراق بين فكي الاحتلال الامريكي من جهة وفوضى المرحلة الانتقالية المُغمضة بالعتف الهوج والفساد وغياب السلطة والقانون من جهةٍ اخرى . لا اعتقد انه في الإمكان إيراد معادلة حسابية بسيطة ، حول مدى " ربح او " خسارة " العراق او الشعب العراقي ، نتيجة التغيير الحاصل. فالمسألة أعقد من ذلك !

- رغم " الهالة " التي إستتمت المالكي وحزب الدعوة أو إئتلاف دولة القانون ، في إضفاءها على نتائج إنتخابات مجالس المحافظات الأخيرة ، ومحاولة " تصوير " إئتلاف دولة القانون ، على انه تكتلٌ عابر لإرصطافات المذهبية والطائفية ، فان الواقع الفعلي لنتائج تلك الإنتخابات ، أظهر بجلاء ، ان المالكي لم يفز في أي منطقة غير شيعية على الإطلاق . كل الذي حصل هو انه أعاد ترتيب البيت الشيعي لصالحه على حساب شريكه المجلس الإسلامي الاعلى واطراف شيعية أخرى ، مُثبِتاً انه أكثر براعةً من الآخرين في اللعب بأوراق السلطة التنفيذية !

- لسنتٌ أكاديمياً أو متحبراً في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ولكنني كمراتب بسيط ، عاجزٌ عن فهم السياسة الامريكية في المنطقة والعراق خصوصاً . فالذي جرى هو ان الولايات المتحدة الامريكية ، صرفت وما زالت مئات المليارات من الدولارات على حربها في العراق ، وقُتل من ضابطها وجنودها حوالي الخمسة آلاف ، إضافة الى خمسة وعشرين ألفاً من الجرحى والمعوقين لحد الآن . والدلائل تُشير الى انها ستسحب فعلاً بعد سنتين ونصف على أكثر تقدير . والوقائع تدل على ان [النفوذ] الابرائي



أحمد حبيب السماوي

بغداد

هدات وطاة الحملة التي شنّها مجلس النواب العراقي أو بمعنى أدق بعض الكتل السياسية في المجلس حول قانونية بعض مؤسسات وأجهزة الأمن ومن ضمنها جهاز مكافحة الإرهاب ووزارة الأمن الوطني ومجلس الأمن القومي ، تلك الحملة التي صاحبها الكثير من الصحب

الأمنية تكمن في تخصصها وبلغ التدخل